# النماذج النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي

أ. مشري زبيدة د لياس شرفة
جامعة سكيكدة جامعة الطـارف

ملخص:
حظي موضوع الضبط الاجتماعي باهتمام، علماء التربية والاجتماع وعلم النفس لصلته الوثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الأفراد داخل هذه المجتمعات، إذ يعد شكل من أشكال الحياة الاجتماعية، التي تسهم في النظام الاجتماعي واستقرار المجتمع؛ من خلال الامتثال للمعايير و القيم السائدة في المجتمع.
وبالنظر إلى أهمية الضبط الاجتماعي داخل المجتمع في تحقيق استقراره و تماسكه نتناول في هذا المقال، مجموعة من النماذج النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي.
الكلمات المفتاحية: نظرية الاختلاط التفاضلي، نظرية الاحتواء، نظرية الانجراف، نظرية الضبط الاجتماعي.

مقدمة

منذ عصر دوريكايم فإن مقولة الضبط الاجتماعي قد تبناها الكثيرون، و أصبحت شائعة و منتشرة و تستخدمها معظم الدراسات الاجتماعية في الانحراف بالإضافة إلى ذلك كان هناك العديد من البحوث و الدراسات التي أبرزت أهمية الأسرة و الدين و المؤسسات و المدارس و الأصدقاء و الرفاق و تنظيمات المجتمع المحلي في الضبط.
و نظرا لأهمية النظريات في مجال الضبط الاجتماعي و بخاصة الضبط في مجال الانحراف و الجريمة، نرى من المفيد عرض عددا من ابرز هذه النظريات التي تناولت موضوع الضبط الاجتماعي بصورة مباشرة، و قد روعي في اختيارها بنائها النظري المتناسق و المتكامل و هي(نظرية الاختلاط التفاضلي، نظرية الاحتواء، نظرية الانجراف، نظرية الضبط الاجتماعي).

أولا- نظرية الاختلاط التفاضلي(كريسي Donal R.Cresey سنة 1924و سذرلاند Edwin h.suthenland سنة 1939): تندرج نظرية المخالطة الفاضلة تحت فئة النظريات النفسية الاجتماعية المفسرة للسلوك غير السوي. فهي تضع في اعتبارها الاتجاه النفسي و الاتجاه الاجتماعي، محاولة بذلك تحقيق التوازن بين العوامل الفردية و العوامل الاجتماعية عند دراسة السلوك غير السوي. وتنظر النظريات النفسية الاجتماعية إلي الشخصية باعتبارها المتغير الوسيط الذي يكشف عن جوانب البناء الاجتماعي، و ما يمارسه من أثر في الشخصية الإنسانية، و انعكاس ذلك الأثر على ما يقوم به الفرد من أفعال، و ما يتسم به من خصائص و سمات(1).
تناول كل من سذرلاند وكريسي مسألة الضبط الاجتماعي في سياق عرض موضوع العقاب والانتقال في المجتمع الحديث، و ذلك في كتابهما الشهير"علم الجريمة" الذي نشر في عام 1924.
ويحدد كل منهما عوامل ضعف الضبط الاجتماعي في النقاط التالية التالية:

- التطور في نمط الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي(الأبوين و الأولاد).
- التطور في وظائفها، حيث شاركتها بعض المؤسسات الاجتماعية في بعض الوظائف، ونتج عنه ضعف الوحدة الأسرية، و يتجلى ذلك في عدم تقاسم النشاطات و المصالح المشتركة.
- ضعف الجيرة بسبب انتقال الأسرة النووية إلى جيرة فيها السنن غير متجانسة.

- أدت زيادة الانتقال إلى اتساع حدود التفاعل من المجتمع المحلي إلى الوطن أو العالم كله، مما حجب ظهور أثار السلوك في الحال، سواء بالنسبة لأعضاء المجتمع المحلي أو بالنسبة للمشاركين في إطار التفاعل الأوسع.
- بسبب الانتقال وجدت ظروف الإبهام و ضعفت الأجهزة التي كانت تكفل الضبط في معظم المجتمعات الأولي(2).

و يري سذرلاند وكريسي ضرورة الحد من العقاب كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، ويعتبر أن الضبط الاجتماعي الفعال يوجد في ثلاثة عناصر هي :

الضغط و التقدير و الاستجابة، حيث يتحقق الامتثال في السلوك إذا توفرت هذه العناصر، أكثر مما يتحقق من خلال الخوف من العقاب.

**أ-** فمجرد الخوف من العقاب ليس له أثر رادع، و إنما يتحقق الأثر نتيجة للخوف من فقدان المركز الاجتماعي.

**ب-** إن الخوف من فقدان المركز الاجتماعي ليس هو الخوف الحقيقي، و إنما ينجم خوف الشخص عن شعوره عند ارتكابه لفعل معين ينتهك به معايير الجماعة و القانون في نفس الوقت، بأن هذا الانتهاك لا يتواءم مع نظرته لذاته، و أن الانتهاك يقلل من قدره لذلك يحجم عن القيام بهذا الفعل لشعوره بعدم الارتياح لانتهاك هذا المعيار. و هذه هي طريقة الضبط الأساسية سواء انتظم السلوك وفقا للقانون أم لا.

**ت-** إن للجماعة المرجعية للشخص دور هام في الضبط الاجتماعي، فهي التي تحدد أن انتهاك المعايير و القانون يتلاءم أو لا يتلاءم مع مقام أعضائها، لذا فان الطريقة المؤثرة في الضبط، هي الطريقة اللارسمية عن طريق الجماعة التي تكافئ الامتثال بدلا من معاقبة عدم الامتثال.

و يقترحان في هذا السياق استبدال نظام العقاب و التركيز على الجانب الوقائي من خلال إطراء قيم معينة، و عندها تصبح القوانين المتعلقة بهذه القيم غير ضرورية(3).

تؤكد نظرية سذرلاند و كريسي على أهمية الأسرة التي ينتمي إليها الفرد و مدى ما تمارسه من تأثير على شخصيته و سلوكه، من خلال علاقاته بأفراد الأسرة وتفاعله معهم(4)؛ لأن التفاعل الأسري هو الإطار الذي يتعلم فيه الفرد السلوكيات، ويري سذرلاند أن السلوكيات المضادة للأسرة ومن ثم المجتمع هي سلوكيات يتعلمها الفرد ولا يرثها، و يتم تعلم هذه السلوكيات من خلال الاتصال المباشر بالأشخاص ذوى العلاقة القوية مع الفرد، مثل الأبوين والإخوة، أكثر مما يحدث من خلال الاتصالات غير المباشرة كوسائل الإعلام، ويبدأ الفرد في ممارسة السلوكيات المضادة للأسرة و المجتمع عندما تكون الأفكار التي تؤيد مخالفة القوانين أقوى من تلك التي تؤكد احترام القوانين وتلعب الأسرة دورا كبيرا في ترجيح أحد هذين الاتجاهين.

ثانيا- نظرية الاحتواء: ظهر داخل ثقافة نظريات الضبط ما يسمي بنظرية الاحتواء، وتبرز من خلال نظرية كل من ريس"Reiss"سنة 1951، توبي"Toby"سنة 1957،"ناي"سنة1958و"ركلس"سنة 1961.

ركز ريسReiss سنة1951، على أهمية العوامل الخارجية مثل ضعف رقابة الأهل و تأثير رفاق السوء، و العوامل الداخلية مثل قوة الضوابط الشخصية على"الصغار"و تشربهم لقيم و معايير المجتمع، ويذهب في نظريته إلى وجود ثلاثة عناصر تتعلق بالضبط و السلوك غير السوي، حيث ذهب إلى أن السلوك غير السوي نتاج لأي أو لكل من العناصر التالية:

Albert A

- نقص في الضوابط الداخلية السوية التي تنمو أثناء فترة الطفولة.

- انهيار هذه الضوابط الداخلية.
- تصدع أو تصارع القواعد الاجتماعية التي تزودنا بها الجماعات الاجتماعية الهامة مثل الأسرة(5).

و قد توصل ريس إلى نتيجة تتضمن أنه كلما كانت الضوابط الشخصية والاجتماعية أضعف كلما كانت الفرصة أكبر بالنسبة للفرد لينحرف، كما أن نقص الضوابط الشخصية أكثر أهمية من الضوابط الاجتماعية في فتح السبيل أمام الفرد للانحراف(6).

كما أشار توبي Toby سنة 1957، إلى أن الأسرة تعتبر من أهم المصادر في الضبط المباشر و غير المباشر، كما أوضح انه كلما زاد التكامل الأسري زادت قدرة الأسرة في ممارسة الضبط، و ذهب توبي إلى أن الإناث و الأطفال الصغار بصفة عامة يتلقون رعاية و يرتبطون بوالديهم أكثر من الذكور و البالغين، فنقص الضبط الأسري يؤثر على الإناث أكثر من الذكور، و على الأطفال أكثر من البالغين، و بذلك فان اختلاف الضبط الأسري المتعلق بالسن و الجنس يجعلنا نقف على العلاقة بين الأسرة المنهارة و بين انحراف الفتيات الصغار(7).

و يري توبي أن الناس الذين يستطيعون أن يلتزمون بمعايير و قيم المجتمع لتصورهم أنهم يعيشون في مجتمع عادل. و سوف يستفيدون من هذا الالتزام طبقيا و اجتماعيا؛ أي أنهم يراهنون على مسألة الالتزام التي سوف يجنون ثمارها(8).

و يؤكد ناي F.Ivan Nye ، في دراسة حول الانحراف من منظور الضبط الاجتماعي، التي نشرت سنة 1958، على أن حالات السلوك المنحرف قد تكون ناشئ عن دواع معينة أو نتيجة غياب الضوابط. و قد حدد ناي أربع آليات(ميكانيزمات) للضبط الاجتماعي و هي:

1- الضبط المباشر الذي يفرض من الخارج بوسائل العقاب ووضع القيود و الكوابح.
2- الضبط الذاتي(المستدمج ذاتيا)و هذا الضبط يمارس من الداخل من خلال الوعي.
3- الضبط غير المباشر و هذا الضبط يرتبط بالتوحد العاطفي مع الوالدين و أشخاص آخرين.
4- الضبط من خلال توفر مسالك كثيرة إلى الهدف و إشباع الحاجة.
5- كما يرى ناي أن التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، تتخذ شكل غرس أهداف و قيم الأسرة في ضمير كل فرد من أفرادها، وهذه ترتبط بالعلاقات العاطفية التي هي مصدر مستقل للضبط الاجتماعي(9).

كما يبرز دور الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إعداد الفرد قيميّا، و ذلك من خلال الضبط المباشر ووسائل الثواب و العقاب، و الهدف هو خلق الضمير أو الأنا الأعلى، أي أن "ناي" يركز علي الضبط الداخلي و الخارجي معا في منع السلوك المنحرف و الجريمة(10).

كما عالج ريكلس Walter c. Reckless سنة 1961 ، مسألة الضبط الاجتماعي من خلال الاحتواء الداخلي و الخارجي.

- الاحتواء الداخلي(الضبط الداخلي): و يتألف من المكونات الداخلية للذات( الذات الايجابية، توجيه الهدف، تحمل الإحباط، الاحتفاظ بالمعيار). و قد وجد ريكلس أن مفهوم الذات يمكن أن يؤدي دورا في الإحجام عن الانحراف، فالأفراد الذين لديهم تصور للذات ايجابي هم أقل إقبالا على الانحراف، و هم على قدر عال من المسئولية، ويتم التفاعل الأسري لديهم بصورة نافعة و محببة، على حين أن الأفراد الذين لديهم تصور للذات فقير و الذي من شأنه أن يؤدي إلى توجيه داخلي ضعيف يكون أكثر إقبالا على الانحراف(11). و يشير توجيه الهدف إلى توجيه الشخص نحو الأهداف الموافق عليها اجتماعيا، أما تحمل الإحباط هو القدرة على تحمل الضغوط و المصائب و الخيبة والفشل بدون اللجوء

للانحراف. و الاحتفاظ بالمعيار هو الإخلاص و القبول والالتزام و التوحد، مع الاعتراف بصحة المعايير و القواعد والقيم و الدفاع عنها(12).

و يتوقف تأثير العوامل الدافعة إلى ارتكاب السلوك المنحرف على قوة الضبط الداخلية و الخارجية عند الفرد؛ و بالتالي إذا كان تصوره في ذاته سيئا، فان الضوابط الاجتماعية الخارجية سوف تمارس تأثيرا ضعيفا على الفرد و يصبح احتمال ارتكابه للسلوك المنحرف أكثر قوة، و في المقابل لو كان تصور الفرد عن ذاته جيدا، فانه سوف يقاوم الضبط الاجتماعي الخارجي الضعيف، و يرفض ارتكاب الأفعال الجانحة.

و يصبح الضبط الداخلي ضروريا حين تصبح العلاقات الاجتماعية لا شخصية، و حين يبتعد الأفراد عن الجماعات الأولية لفترة طويلة من الزمن.

– الاحتواء الخارجي(الضبط الخارجي): و مصدره الجماعات الأولية التي تحاول أن تبقي أفرادها ضمن حدود المعايير و القواعد المقبولة، و يزداد تأثير الضبط الخارجي خلال ظروف اجتماعية عامة، تتضمن العزلة، تجانس الثقافة و الطبقة الاجتماعية و السكان(13) .

ثالثا– نظرية الانجراف: ظهرت نظرية الانجراف" لماتزا David Matza سنة 1964، وتعتبر ضمن التراث النظري في الانجراف و الضبط الاجتماعي". و الانجراف يعني حالة التحرر من الإلزام الخلقي للمجتمع بواسطة التأثير المشترك للتقارب الخفي و المحايدة(14).

وهو يعترض على النظريات التي تعطي طابعا حتميا للثقافات التحتية المنحرفة التي تلهم المراهقين بالقيم المناقضة لقيم المجتمع. ويؤكد على ضرورة أن تكون الثقافة نفاذة و متفتحة على تنوع التأثيرات والتيارات الفكرية المتلاقية و المتناقضة.

أ– التقارب الخفي: يعني اندماج الثقافة التقليدية مع الثقافة الفرعية للمنحرف بطريقة تدعم فيها الثقافة التقليدية الانحراف دعما خفيا، و يتم ذلك من خلال إبطال السيطرة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد باستخدام التعليل العرفي للمخالفات السلوكية، فمثلا يوجد التعليل العرفي الأعذار لمدمني المسكرات أو للأشخاص في حالة الغضب في المسؤولية في ارتكاب الجريمة أو الانحراف، أسوة بالمجانين أو مختلي العقل باعتبار أن الغضب أو تناول المسكرات هو مجنون مؤقت.

ب–المحايدة: إن الشخص الجانح يتعرض باستمرار لمبادئ و تعاليم الثقافة التقليدية و الإنحرافية، و لكي يمارس الشخص المخالفات يجب أن تكون المعايير التقليدية محايدة، وتصبح المعايير محايدة من خلال التقارب الخفي و التوسيع في اتخاذ المبررات و الأعذار القانونية و التقليدية للمخالفات التي تحرر الفاعل من الإلزام الخلقي و تؤدي إلى الامتثال لمعايير الانحراف(15).

لقد ذهب"ماتزا"إلى أن الفرد يصبح حرا في ارتكابه الأفعال الجانحة من خلال استخدام "تكنيكات المحايدة" ،حيث تلعب التكنيكات دورا في تحييد أو إيقاف التزام الأفراد بقيم المجتمع، و هكذا تتاح لهم حرية ارتكاب السلوك المنحرف، وتتضمن تكنيكات المحايدة الآليات التالية:

–إنكار المسئولية: يرى الجانح نفسه مضطرا إلى ارتكاب السلوك المنحرف، فهو يعتبر نفسه و حيدا، لا يلقى العون أو المساعدة من أي فرد في المجتمع، كما أنه مدفوع إلى الانحراف بسبب قوى خارجية عن إرادته، و بالتالي فهو لا يشعر بالذنب عند ارتكابه و ممارسته السلوك المنحرف، فهو مجبر عليه دون ما رغبة منه.

لذا فهو ينكر المسئولية عن طريق الاعتراف بأن جميع من يعيشون حولهم وفي مجال بيئتهم هم من الأفراد الذين يعانون من تفكك أسري كحالتهم، وأن لا مجال أمامهم سوى الفعل غير السوي.

– إنكار الظلم: ينكر الجانح الظلم الذي يتضمنه الفعل المنحرف، فالقانون يضع تفرقة بين الفعل المنحرف في حد ذاته و الفعل المنحرف و لكنه غير أخلاقي. و بالتالي فان الجانح يرى أن سلوكه المنحرف لا يسبب أي ضرّر أو أذى، بالرغم من حقيقة أن سلوكه في واقع الأمر ضد القانون.

وكثيرا ما نجد المراهق الصغير يبرر تهمة إيقاع الضرر بالآخرين، وذلك لأن الهروب من البيت أو المدرسة أو استعمال المخدرات لا تضر أحد سواهم.

-إنكار الضحية: يصر المنحرف أن الظلم ليس نتيجة لأخطائه، فعدم وجود صاحب المحل يسهل السرقة أو قد يلقي بعضهم اللوم على الضحية في الجريمة التي يرتكبونها، إذ إن مسؤولية الضحية في نشوء الفعل الإجرامي لا تقل أحياناً عن مسؤوليتهم أنفسهم بشكل أو بآخر.

-إدانة من يدينه: يرى الجانح أن المجتمع تسوده مظاهر الفساد و الانحلال و التفكك، سواء أكان ذلك في نظام الشرطة أو إدارة المدرسة أو أي نظام أخر.

-الرغبة في الولاء للأكبر: عادة ما يجد الجانح نفسه في مواجهة مشكلة تعدد الولاء و الانتماء لأكثر من جماعة، و يدور الصراع عادة بين الولاء للجماعة الغيرة التي ينتمي إليها. و حينئذ فان الانحراف عن قيم و معايير معينة يمكن أن يحدث ليس بسبب رفض تلك القيم أو المعايير، و لكن لمجرد أن هناك معايير و قيما أخرى تمثلها الحدث الجانح و التزم بها، و لم يعد يؤمن بالقيم و المعايير الأولى (16).

ويتضح من خلال هذه التبريرات أن المنحرف يقوم بعلمية تحييد السلوك المنحرف بوصفه سلوكاً غير خاطئ، وبالتالي فلا مجال لتحميل المنحرف أي مسؤولية بسبب هذا السلوك، حيث لا يرى المنحرف نفسه مقصراً أو جانحاً لأنه يعمل بوحي من بعض القيم الخفية، التي تحرك سلوك غالبية أفراد المجتمع الكبير، حيث يحترم المجتمع على سبيل المثال الشخص الحاذق الذي يحقق لنفسه مكاسب كبيرة بفطنته وذكائه حتى ولو كان الطريق إلى ذلك الثراء طريقاً غير مشروع، كما يحدث في المجتمع الأمريكي على سبيل المثال حسب ما ترى هذه النظرية.

رابعا- نظرية الضبط الاجتماعي(هيرتشي "Hirschi"سنة1969): تعد نظرية "هريتشي"من احدث نظريات الضبط الاجتماعي، فقد طور نظريات الضبط الأخرى، وطرح صورة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية.اعتقد"هرتشي"أن السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات، فقد ذهب إلى أن قوة تمثل المعايير و الوعي و الرغبة في التوافق تدفع الأفراد نحو السلوك التقليدي التوافقي. وارجع سبب الانحراف إلى ضعف الرابطة الاجتماعية و التي تتميز بوجود أربع عناصر هي:

-الارتباط: إن أهم المؤسسات المؤثرة في حياة الأفراد هي الأسرة، فقوة الارتباط بين أعضاء الأسرة(مثل الرابطة الزوجية، الرابطة الأبوية، الرابطة الأخوية)، هي التي تقوي و تدعم التماسك الأسري(17). ووجد هيرتشى أن الترابط هو أهم عنصر في ربط الفرد بالمجتمع، وهو يرجع إلى الروابط العاطفية التي تربط الفرد و الأفراد الآخرين، فكلما زاد ترابط الطفل بوالديه، قلت أمامه فرصة الجناح، فارتباط الطفل بوالديه يتجه إلى ربط الطفل بتوقعات الوالدين، وهو بذلك يرتبط بمعايير المجتمع الكبير(18).

كما ربط هيرتشي(1969) بين آلية الارتباط والسلوك المنحرف، فعالم المراهقة مكون من العائلة، الأصدقاء، المدرسة حيث توصل إلى:

– الارتباط بالوالدين و القيم العائلية و تمثل معايير المجتمع من العوامل التي تضعف فرص الانحراف.

- اضطراب المسائل المتعلق بالارتباط و زيادة معدلات الانحراف.
- ضعف الاتصال الايجابي في العائلة يقود إلى الانحراف.
- للمناخ العائلي دور في درجة التماسك و درجة الانحراف.
- التفاعلات اللاوظيفية في الأسرة تزيد من الانحراف.
- هناك اختلاف في درجة الانحراف استنادا إلى متغير الجنس.

-الاندماج: ويعني الاندماج درجة الفاعلية، فاندماج الفرد في الأنشطة النافعة يدعم و ينمي الجانب السوي من شخصيته. فاندماج الأبوين في عملهم و الأبناء في دراستهم يجعلهم مرتبطين بمواعيد محددة لا يمكن مخالفتها، مما يقلل فرص المشاحنة و التوتر داخل الأسرة.

-الالتزام : يعد الخوف من أهم العوامل التي تكبح رغبة الكثيرين في خرق القانون، و هناك القليل الذي ينكر أن طاعة الناس للقانون في بعض المواقف ترجع إلي مجرد خوفهم من النتائج.

و يطلق على هذا الجانب العقلي من الامتثال الالتزام، ولكن ماذا نعني بقولنا في شخص ما أنه يلتزم بالامتثال للقانون؟ عبر"هيوارد بيكر"عن ذلك بقوله:

- عندما يتخذ الفرد قرارا فإنه يكون في وضع يرتبط بخط معين من السلوك له نتائج ترتبط باهتمامات و أنشطة أخرى ليست مرتبطة بالضرورة بهذا الخط من السلوك.
- يتخذ الفرد هذا الوضع لنفسه بناء علي تصرفاته السابقة.

الفرد الملتزم لا بد و أن يكون علي معرفة بهذه الاهتمامات، كما يجب عليه أن يدرك أن القرار الذي سيتخذه في هذه الحالة سوف يكون له أثار أخرى تتعداه(19).

و على حين يعد الارتباط بالآخرين هو المقابل الاجتماعي للأنا الأعلى، فان الالتزام هو المقابل الرأي العام .

-الاعتقاد: يعكس هذا العنصر النظر إلى قوانين المجتمع على أنها عادلة، بمعنى أن الشخص يجب عليه أن يحترم قواعد و معايير المجتمع، و يشعر بالتزام أخلاقي نحو طاعة هذه القوانين(20).

خاتمة

عالجت النماذج النظرية السابقة مسألة الضبط الاجتماعي، و يتضح مدى التشابه و الاختلاف بينها، حيث أعطت نظرية الاختلاط التفاضلي أهمية كبيرة للأسرة، فهي ترى أن الفرد يتعلم السلوكيات المضادة أو المنسجمة لمعايير المجتمع من خلال الأسرة، وهي بذلك تؤكد أهمية الأسرة كجماعة أولية ينتمي إليها الفرد ومدى ما تمارسه هذه الجماعة من تأثير قوي على شخصيته و سلوكه. كما أنها قد وجهت الانتباه نحو أهمية العوامل الاجتماعية، و ما تمارسه من تأثيرات على ارتكاب الأفراد للسلوك غير السوي. و بذلك تكون قد ألقت الضوء على حقيقة هامة و هي أنه لا يمكن الاقتصار على العوامل الشخصية فقط عند تفسير السلوك غير المتوافق، ولكن لا بد أن نضع في الاعتبار الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد، و تركيزها على هذا الجانب الاجتماعي(السلوكي)، جعلها تتعرض للعديد من الانتقادات، لأنها تجاهلت بذلك بقية العوامل الأخرى النفسية و الاقتصادية. و تبرز أهمية هذه النظرية في كونها تفسر السلوك غير المقبول اجتماعيا (غيرالسوي)، كما تفسر السلوك المقبول اجتماعيا(السوي).

في حين ركزت نظرية الاحتواء على الضوابط الداخلية و الخارجية، إذ تعتبر الأسرة من أهم مصادر الضبط الخارجي، و بالرغم من أنها ناقشت كل من أشكال الضبط الخارجية و الداخلية، إلا أنها اعتبرت أن الضبط الداخلي أكثر أهمية من

الضبط الخارجي.و ترى أن الناس جميعا يتعرضون و بدرجات متفاوتة إلى ضغوط بيئية و غيرها تدفع نحو السلوك غير المتوافق، علما أن هناك ميول بيولوجية و نفسية للانحراف.

وتتفق كل من نظرية الانجراف ونظرية الضبط الاجتماعي مع النظريات السابقة ، على أن الأسرة أهم المؤسسات المؤثرة في حياة الأفراد، و أن الروابط الاجتماعية هي أهم عوامل الضبط الاجتماعي، و قوة الارتباط بين أعضاء الأسرة هي التي تقوي و تدعم التماسك الأسري.

ومن الانتقادات التي وجهت لهما، تركزيهما كغيرهم على العوامل الاجتماعية وإغفال العوامل الأخرى(كالعوامل النفسية).

قائمة المراجع:


1. ألسمري، عدلي محمود و آخرون.(2010).علم الجريمة و الانحراف. الطبعة الأولي. دار عمان:المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ص 48.
2. الصالح، مصلح.(2004).الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولي. الأردن: الوراق للنشر و التوزيع، ص ص 214-215.
3. الصالح، 2004: المرجع نفسه، ص ص 116-117.
4. الصويعي، بشير صالح حنان.(2010).الخلفية الاقتصادية-الاجتماعية للأسرة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي للمرأة. الطبعة الأولى. بغازي: دار الكتب الوطنية، ص 51.
5. ألسمري، عدلي محمود.(2003).الثابت و المتغير في آليات الضبط الاجتماعي. الطبعة الأولي. الإسكندرية، ص19.
6. الصالح، 2004 : مرجع سبق ذكره، ص 120.
7. الخشاب، مصطفي سامية.(2008).النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة. الطبعة الأولي. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ص 162.
8. الوريكات، عايد عواد.(2008). نظريات علم الجريمة. الطبعة الأولى. الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، ص211.
9. الصالح، 2004، مرجع سابق، ص 122.
10. الوريكات، 2008: مرجع سابق، ص211.
11. الخشاب، 2008، مرجع سبق ذكره، ص163.
12. الصالح،2004: مرجع سابق، ص ص 130-131.
13. المرجع نفسه، ص ص 128-129.
14. نفس المرجع، ص 127.
15. المرجع نفسه، ص 126.
16. السمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.
17. الوريكات، مرجع سابق، ص217.
18. مصطفي الخشاب، مرجع سابق، ص 162.
19. ألسمري، عدلي محمود.(2009). علم الاجتماع الجنائي. الطبعة الأولي. الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ص ص 288-289 .
20. السمري، المرجع نفسه، ص 290.